

المقومين في القسمة يفسخ القسمة مطلقا
 كان القسم بقضا القاضي او بالتراضي كذا ذكره
 القاضي فخر الدين خان وقيل اذا قسم بالتراضي
 لا يفسخ وانما قيد بقوله فاحش لانه اذا كان
 يسير لا يفسخ كذا في الذخيرة ولو استحق بعد
 القسمة بعض شايع من حظه بان كان نصف
 الدار في يده مثلا واستحق نصف ما في يده
 رجع بقسطه اي بربعه في حظ شريكه ولا تقسح
 القسمة عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف
 ينتقض القسمة وما بقي في ايديهما نصيبين
 وقول محمد مضطرب والاصح انه مع ابي
 حنيفة وان استحق بعض معين لا يفسخ
 القسمة اجماعا ولو استحق بعض شايع في الكل
 يفسخ اتفاقا ولو تهايا التهميه في الحالة الظاهرة
 للمتهمي للشي والتمهايو تفا على منها وهو ان يتوا

علي

علي امر في تراضوا به وحقيقته ان يتراضا
 الشراكه بخصية واحدة بان يلتفت هذا لهذا
 النصف المفروض وذلك بذلك النصف وهذا
 بأكمله في كذا من الزمان وذلك بقدر مدة الاول
 في سكني دار او دارين او خدمة عبد واحد
 او عبدتين او غلة دار او دارين صح استحسانا
 اتفاقا ولو تهاياها في غلة عبد او عبدتين
 او بغل او بغلين او ركوب بغل او بغلين
 او ثمر شجر او لبن غنم لا اي لوتهايا في غلة
 عبد او غلة بغل لا يصح اتفاقا ولو تهايا
 في غلة عبدتين او غلة بغلين لا يصح عند
 ابي حنيفة خلافا لهما فانه المسائل غير
 الثمر واللبن اثني عشر مسألة في ثنتين لا يصح
 اتفاقا وفي ستة يصح اتفاقا وفي اربعة خلاف
 كتاب المزارعة المناسبة بين الكنايين